وعلى هذا اذا كانت منفية نحو لقيت زيدا ولا مال له بل الواو
هنا لانخرافها عن اصل الحال وعن نهجها في الاستعمال جميعا
او حسب التهمة الا ان يكون الحال مؤكدة نحو هو الحق لا شبهة
فيه وقوله تعالى الم ذلك الكتاب لا ريب فيه على احد الوجوه فهنا
لا يسوغ الواو لكون الحال تامة التعلق بصاحبها بل جرت مجراه
في المعنى فتخلل الفاصل هنا كتخلله بين المضاف والحال بها واما الفعلية
فلا يخلو فعلها من ان يكون مضارعا او ماضيا فان لم يات لا يتأتى
وقوعه هذا الموقع لكونه طلبا غير ثابت بنفسه فمحال ان يكون
ثابتا لغيره فان كان مضارعا فلا يخلو من ان يكون مثبتا او منفيا
فان كان مثبتا فلو ورد على اصل الحال ونهجه فلا يجوز الواو نحو
جاء الامير تقاد الجنائب بين يديه وان كان منفيا فقد جاز فيه
الامران لورود على اصل الحال دون نهجه في الاستعمال فلا يجب الواو
نحو جاء في زيد لا يركب او ولا يركب وان كان ماضيا فكذلك
يسوغ فيه الامران لانخرافها عن نهجها اذ لا بد فيه من قد
ظاهرة او مقدرة مثبتا وكذلك من حرف النفي منفيا نحو جاء في زيد
الركان
قد

زيد قد ركب او وقد ركب وقوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم
اى قد حصرت صدورهم وعلى هذا قولك كنت اسقى فاما كذا
ما كان يغنيني السقى او وما كان يغنيني السقى واما الظرفية فانظر
فيها لا يخلو من ان يكون عاملا في ضمير صاحب الحال المستكن فيه او
في اسم مظهر بعده اما الاول فبغير واو البتة لانخراطها في
سلك المفرد بل هو مفرد عند بعضهم على ما سبقت اليه الا
الاشارة وذلك نحو جاءني زيد على فرسه واما الثاني فسايغ
فيه الواو وتركه نحو جاءني زيد وعلى كتفه سيف او على كتفه
سيف وذلك لما يجاز بها من شبهي الجملتين الاسمية والفعلية
لفظا ومعنى واما الشرطية فلا تكاد تقع بتمامها موقع الحال
فلا يقال جاءني زيد ان تسأل يعط على الحال بل لو اريد
ذلك تجعل الجملة الشرطية خبرا عن ضمير ما اريد الحال عنه
نحو جاءني زيد وهو ان تسأل يعط فيكون الواقع موقع الحال
الجملة الاسمية دون الشرطية ولعل الشرفية ان الجملة الشرطية
لتصدرها بالحرف المقتضي لصدر الكلام لا تكاد توسط